تُعدّ الشريعة الإسلامية نظامًا متكاملًا ينظم حياة الإنسان في مختلف جوانبها، سواء كانت عبادية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أخلاقية، نظرًا لاعتمادها على نصوص ثابتة من جهة، وقواعد مرنة قابلة للاجتهاد من جهة أخرى إن النصوص الشرعية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية تحتوي على أحكام متنوعة، مما يفتح المجال لاجتهاد العلماء في فهمها وتنزيلها على الوقائع المختلفة. لم يكن من الممكن الاعتماد على الفهم العفوي أو الاجتهاد غير المنظم في استنباط الأحكام، بل كان لا بد من وجود قواعد تضبط هذه العملية، وقد مارس الصحابة رضي الله عنهم الاجتهاد في فهم النصوص واستنباط الأحكام، مستندين إلى ما يمتلكونه من فهم عميق للغة العربية، إلا أن هذا الاجتهاد لم يكن مقنّنًا في صورة قواعد مكتوبة، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول أقوام غير عرب في الإسلام، برزت الحاجة إلى تقعيد هذا العلم ووضع أسس واضحة تضبط عملية الاجتهاد. الذي يُعتبر أول عمل منهجي في هذا المجال. تطور هذا العلم على يد عدد من العلماء، وتكمن أهمية علم أصول الفقه في كونه الأساس الذي يُبنى عليه الفقه الإسلامي، إذ لا يمكن للفقيه أن يستنبط حكمًا شرعيًا صحيحًا دون الإلمام بالقواعد الأصولية التي تنظّم عملية الاستدلال. فهو يُمكّن المجتهد من فهم النصوص بشكل دقيق، والتمييز بين دلالاتها، كما يساعده في التعامل مع القضايا المستجدة التي لم يرد فيها نص صريح، من خلال استخدام أدوات مثل القياس. كما يُسهم هذا العلم في تفسير أسباب اختلاف الفقهاء، حيث يبيّن أن هذا الاختلاف ليس ناتجًا عن تناقض في الشريعة، بل عن اختلاف في فهم النصوص أو في تطبيق القواعد الأصولية.
وقدرتها على استيعاب التنوع في الآراء، بل يمتد إلى الواقع العملي، ومعالجة القضايا المعاصرة في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد والطب والتكنولوجيا.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي